

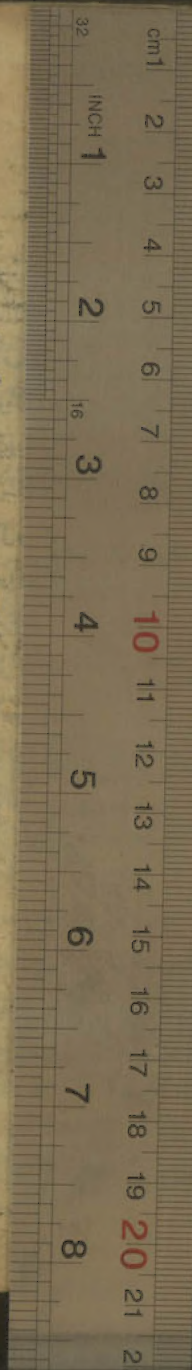
حاشیه عمل بر سر





خط مرحوم فخرالدین میرزا ابوالحسن
میرزا حسن فاضل

یازیدی شد
۳۶ - ۳۷



۱۷۶۸

۸۶۱۸
۵۱۷۸

شماره ثبت کتاب

یازیدی شد

موضوع: سؤالات محمدالدین (۱) (۱۸۶۷)

کتابخانه مجلس شورای ملی

نقش و فهرست شده
۲۵۱۵

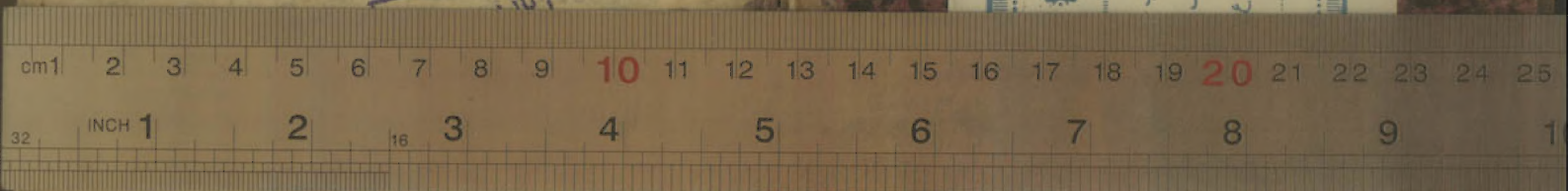


خط و رسم فندقی
مجموعه خط و رسم
مدرسه فندقی

مازنی

۲۵۸۲

شماره ثبت کتاب	۷۸۳۲۱
موضوع	۸۱۴۷
مؤلف	
کتاب	



شورای ملی

۸۵۱۵

خطی - فهرست شده

۳۵۱۵

7

[illegible][illegible]

شماره: ۳۵۱۵

الموجب للبرهنة طرفه المنطق ليس الوجوب دخل في خصوصية الحق لو قيل ان
فيه لور بالاسكان فذلك ليس بصوابا والبرهنة على ذلك ان بعض قواعد
العلم في حق الحق لم يكن جزءا لا نقول لانه لم يعلم في ذلك كثر في كتاب تلك الفر
لناسبتهم وانما الوجوب فيها الا ان يكون له كذا صرح بعدد من شيوخ
حيث قال والمراد بالوجوب ههنا ليس الوجوب العقل بل الوجوب العيني **قوله**
فيكون اي يكون بالشرع في المنطق موقوف على الشرع في المقدار
لما كان موقوف على المقدار في العلم بالمقدار والعلم بالمقدار موقوف على
في المقدار لان الموقوف على الشيء موقوف على الشيء فيكون ان يكون
الشرع في المقدار موقوف على المقدار في العلم به او بواسطة ذلك فيكون
على الشرع في المقدار وهذا يظهر من المتن وان لم يصرح به **قوله**
الشرع في المقدار **قوله** قيل لو عكس الزيد المذكور بان مخرجه هو ان
الشرع في المنطق على الشرع في المنطق واجبه منه منع سماعه الا ان
لوقفا الشرع في جزء على الشرع في جزء اخر في نظرنا اذا قلنا ان
في المنطق موقوف على الشرع في المقدار معناه ان الشرع في كل جزء منه
يكون الشرع في ذلك الجزء هو موقوف على الشرع فيه وهو **قوله**
ان كان الاول وهو المقدار المقصود من هذا الكلام رتبة الامور
وفصله ان الامور التي يجب علوية في الخارج هي فيكون اجزاء الكتاب
فاجزاء ايجاب العلم هو موقوف عليه فهو الشرع واحد اجزاء
المقدار واحد اجزاء ما يجب عليه في الكتاب في ذات نظرهم حيث ان
واحد اجزاء الكلام في الالوه وعلى هذا القياس وان توقف على الشرع
ليس بمقدار في الاطلاق يكون جزء من الكتاب خلافا بين الناس في علمهم

لنا

والموجب للبرهنة طرفه المنطق ليس الوجوب دخل في خصوصية الحق لو قيل ان فيه لور بالاسكان فذلك ليس بصوابا والبرهنة على ذلك ان بعض قواعد العلم في حق الحق لم يكن جزءا لا نقول لانه لم يعلم في ذلك كثر في كتاب تلك الفر لناسبتهم وانما الوجوب فيها الا ان يكون له كذا صرح بعدد من شيوخ حيث قال والمراد بالوجوب ههنا ليس الوجوب العقل بل الوجوب العيني فيكون اي يكون بالشرع في المنطق موقوف على الشرع في المقدار لما كان موقوف على المقدار في العلم بالمقدار والعلم بالمقدار موقوف على في المقدار لان الموقوف على الشيء موقوف على الشيء فيكون ان يكون الشرع في المقدار موقوف على المقدار في العلم به او بواسطة ذلك فيكون على الشرع في المقدار وهذا يظهر من المتن وان لم يصرح به قوله الشرع في المقدار قوله قيل لو عكس الزيد المذكور بان مخرجه هو ان الشرع في المنطق على الشرع في المنطق واجبه منه منع سماعه الا ان لوقفا الشرع في جزء على الشرع في جزء اخر في نظرنا اذا قلنا ان في المنطق موقوف على الشرع في المقدار معناه ان الشرع في كل جزء منه يكون الشرع في ذلك الجزء هو موقوف على الشرع فيه وهو قوله ان كان الاول وهو المقدار المقصود من هذا الكلام رتبة الامور وفصله ان الامور التي يجب علوية في الخارج هي فيكون اجزاء الكتاب فاجزاء ايجاب العلم هو موقوف عليه فهو الشرع واحد اجزاء المقدار واحد اجزاء ما يجب عليه في الكتاب في ذات نظرهم حيث ان واحد اجزاء الكلام في الالوه وعلى هذا القياس وان توقف على الشرع ليس بمقدار في الاطلاق يكون جزء من الكتاب خلافا بين الناس في علمهم

قوله
اول
ن

يمكن ان يتبع معناه فالفائدة في بيان ذلك القول في المقادير والمعادن وان
المقدار انما هو العلم بها فالفائدة في بيان ذلك القول في المقادير والمعادن وان
فيها انما الاقل فلا يتبعه فيقولوا ان مقدار العلم خارجة عن كتاب
العلم وانما الكتاب انما هو العلم به فيقولون انما ان الشرع في مقدرة
شرع في المنطق بالشرع في كتابه **قوله** وانما الكبري فلا ان ايجاب العلم
في **قوله** لم يكن الكبري ان كل كتاب في هذا فن ايجاب العلم به هذه
الحسنة وكل ايجاب يعلم به هذا الاشياء لم يكن يعلم به علمه
كتاب في هذا فن يعلم به انما يتبع علمه **قوله** بان المقصود من المقادير
انما هو المقصود المقصود بالكتاب فالتمام ان المقصود من المقادير هو ان
وجدها وانما المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
فلا يتبع انما كمال ايجاده بانما المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
اجزاء العلوم غير مقصودة في الفن فلهذا نقصان في مقصود المقادير
في خريفها من غير ان يكون المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
في مقصود المقادير المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
هو انما يتوقف الشرع في المقادير المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
من مواد لا فائدة من مواد العلوم فهو من المقادير المقصود المقصود المقصود
بما يشاء من عدم التوقف على المقادير المقصود المقصود المقصود المقصود
فانه ايجاده المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
والجواب عن اجزاء العلوم بالشرع انما المقصود المقصود المقصود المقصود
المادة فانهم **قوله** وانما اجزاء العلوم فاما كبريت فيها انما هو

الموج
فيا
ن

ثلاثة مستند واحد غير مختلف فنزاع في الحقيقة لكن لها ما بالمتفق انما كان
 المنطق في سبيل الى سائر العلوم باعتبار اجزائها احكامها فيها كل تلك
 مناسبت لها من حيث ان اجزائها كل علم تلك انما ذكر في الحاشية سبيل
 مسائل في تلك المسئلة متعلق بالجزء العامة وبذلك المسئلة فان مسائل
 يتعلق باجزاء الالهيّة العلوم **والثاني** والمراد بالمقدمة فيها **الاول** من علم
 بدليل المحل يعرف المقدمة بالاحكام في تعريفه ثانياً وجنح هو الاول
 انما الاول هو مقصود في الثاني مقصود في الثاني انما الثاني في بيان
 وهي الاشارة الى مقصود في الثاني انما الثاني في بيان
 التوقف على الامور الثلاثة فان بعد الفرض في الدليل في نوع تقرير بيان
 وجد ان توقف قبل لا شك ان المقدمة اسردياً لها من مقدم الكتاب
 في جزء الكتاب الذي هو الاشارة الى بيان بها التوقف على الشرع
 بل هي ما تقتضيه الكلام يرتبط معانيها المقصود في سواء توقف
 على تلك المعاني في القول معنى كونه التوقف عليها الشرع طائفة الكلام
 يتوقف على معانيها الشرع في مقدمتها التوقف عليها الشرع طائفة الكلام
 لان غرضه بيان العجز عن هذا الكتاب في بيان المقدمات في كتابها
 لبعضها المقدمة ومعانيها في كتابها في بيان المقدمات في كتابها
 والعبارة المسبوق بيان الامور المذكورة في هي جزء الكتاب في الاشارة
 طريقه التي تقسم في بعد ان في بعضه حقوق اطلاق المقدمة على الطائفة
 المذكورة من الاشارة الى حقوقها التي يتوقف عليها الشرع في الحقيقة
 قدس سرها في عرضها الحاشية في عرضها الحاشية في عرضها الحاشية

انظر

التوقف على كل من الامور الثلاثة **والثاني** والمراد بالمقدمة فيها **الاول** من علم
 ان يوا على اهل هذه العلم انما الثاني انما الثاني في بيان
 وموضوعه فلما المقصود بيان المقصود في العلم انما الثاني في بيان
 بين وجد التوقف على هو المقصود في العلم انما الثاني في بيان
 على بيان الحاجة الى التوقف على العايد وبما ذكرنا في دفع ايد لا شك
 ان بيان الحاجة الى التوقف على العايد وبما ذكرنا في دفع ايد لا شك
 غايه العلم في الغرض من التوقف على بيان التوقف على بيان الحاجة الى التوقف
 ان يوا على التوقف عليه الشرع في حقيقة هو التوقف على العايد وبما ذكرنا في دفع ايد لا شك
 فاما هو مقصود التوقف على العايد وبما ذكرنا في دفع ايد لا شك
 انما بيان الحاجة الى التوقف على العايد وبما ذكرنا في دفع ايد لا شك
 في علم ذلك **والثاني** فلان الشارع **الاول** انما الثاني في بيان
 وجهه استصحب في الفضايلة هذا العطف في حكمه فانه وجعل في
 ان مقصود في ذلك سره هو انه انما الثاني في بيان
 المتخذ في خلاف قبل رخص جعل في قياس رخص جعل في قياس
والثاني في اشاع توجه الفرض في المطلق **الاول** فذلك هذا مصادره على
 فان توجبه في الطلب فيكون يحصل الكلام ان طلب المحل الممتنع لا يتبع
 طلب المحل المطلق في التحويل انما الثاني في بيان
 الداهل عند تحقق التوجبه في الطلب انما الثاني في بيان
 العلم بانكر العلم بالشيء يتوقف على التوجبه في علم الداهل لان العلم بالشيء
 موقوف على التوجبه فانه لا يحصل في غير ما ذكرنا في دفع ايد لا شك

يتوقف على العلم بخصوصيات الأفراد بالصبر هو الصبر الكلي الذي لا يتوقف
العلم على العلم في غير هذا المقام **فقد** وكل مسئلة من مسائل العلم لا تستلزم
فدس من المقدمات الكلية الحاصلة من تصوير الشيء على ما ذكر
في أثر كل مسئلة من مسائل الشيء لها مدخل في تلك المعرفة لا مقدمات
التي جعلت جزءا للقباس من نوعه وكل مسئلة من مسائل الشيء لها مدخل في
تلك المعرفة في من الشيء وبذلك المقدمات لا يفيد إذا اورد عليه مسئلة
معرفة ان يعلم انها فائدة ذاتية في ذلك هذه مسئلة لها مدخل في
معرفة اعلم الحكم واما ما ذكره من مسائل الشيء لها مدخل في تلك
المعرفة لا يحصل منه أثر في هذه المسئلة من الشيء جاري عنه بعضه فاضل
من مسائل الشيء نوعه وكل مسئلة من مسائل الشيء لها مدخل في تلك
جزء كل مسئلة لا صفة له وفيه عام مدخل في تلك المعرفة حاله في
الشيء يكون هذه المقدمات بعضها تلك المقدمات التي جعلت جزءا في فهم
النتائج كان طلبها في الشيء فيل هو في صدقها يتوقف شروعا على العلم
على كل واحد من الامور الثلاثة الملائم والظان بغيره لانه لو لم يعلم فائدة
العلم لم يكن له صبر في طلبه فلما انما الصبر ليس له علم في طلبها
فان كان طلبها في الشيء فيل هو في صدقها علم الا انه علم الملائم
فقد وذلك لان المقدمات لا تستلزم كل علم من العلوم بخصوصيات
ملائمة كثيرة وانما صان على اخصا بواحدة من هذه بغيره بعضها
بعض ولو لم يكن بعد على اجزاء وليس في العلم بالذات من تلك

العلم

العلم في كل عقل ان يكون موضوع العلم ان يكون موضوعا مائلا من جهة
في شيء واحد كالمبدأ المتساوي فيكون في العلم ان يكون موضوعا في شيء
من جماع طائفة في باس موضوع وان يكون غاية العلم والاصل الذي لا بد
له من اعتبار في جهة واحدة هو الموضوع لان الحولات صفات
مطلوبه لذات الموضوعات والقائمه خارجة تحصل كالمبدأ في المقدمات
في الاحوال الاشياء معرفة احكامها الواحدة الموضوع في قولها فاما
كان طائفة من الاحوال معناه فانه لا يكون في العلم في الاحوال والاحكام
كانت متكررة في جهة واحدة الموضوع في العلم في جعل الشيء
المتعلقة في شيء واحد واشياء متساوية في جهة واحدة على ما
مبنا في موضوعها واما العلم في الاشياء من هذا الكلام ان
الاحوال المتعلقة في شيء واحد واشياء متساوية في جهة واحدة
هذا انما ذكره اشياء العلوم كما يكون في الموضوعات يكون في المحل لان
فقد واما معرفة بان الموضوع العلم في شيء هو في شيء لا يتوقف عليها
الشروع المطور لا على وجه الصبر في شيء بل في تلك المقدمات لان
ما يتوقف عليه الشروع الصبر في الاعلى وجه الصبر في شيء انما
بالصبر اعلم من نفس الصبر في زيادة الصبر في قولها في شيء
مبنى على اذكر المقدمات انه ذكره بعد من العلم وليس مطلوبه فيمكن ان
يعرف العلم بانه موضوع في شيء هو في شيء ان يعرف وجهه من نوعه
التي يحصلها الصبر بان كالمبدأ متساوية في العلم في شيء في شيء
وذلك فيكون مما يتوقف على المقدمات المذكورة في العلم في شيء ان يعلم هو المذكور
من الامور الثلاثة اما ان يكون جزءا من المقدمات او جزءا منها على المقدمات

فقد

فقد

فقد

لا بد ان يحصل شرع بالصبر لكل واحد منهما اعلى الوجود
فقط واما على الثاني فالانحصار يحصل شرع بالصبر بواحد فلا بد
على الاخرين والافتقار الى الشرع بالصبر يتحقق لكل منهما بحسب ان
المراد بالمقدمة ان توقف عليه شرع على كمال الصبر هو
ما لا يتحقق الا بمجموع الصبر فلا بد من كل الصبرين مع
فترتها انما هي ان قبل ان يبدأ الشرع في تعريف المقدار الشرعي
الخط فتره ان الامور المذكورة لا يتوقف عليها الشرع المطلق وان
ايدى به الشرع على وجه الصبرين من ان الصبر لا يكون لها
حد معين يحصل بما ذكره لتحصل فيه ايضا فاننا قلنا المراد هو
الشرع على كمال الصبر لا بمرز كالصبر يحصل بغير
الامور المذكورة فان كان الصبر لا يحصل بغير بل يحصل به
بغيره فاما قوله والاولى ان يحصل مباحث الا لفاظية من المقدار
ان قبل ما عرفنا المقدار بما توقف عليه شرع على الصبر فكيف يحصل
مباحث الا لفاظية من المقدار قلنا ان مباحث الا لفاظية بوجوب زيادة
بصبر في الشرع بطريق الامة والاستفادة من خبر العلم فانه انما
اعلم العلوم باعتبار موضوعاته تلك انما على وهو ان يكون
اعظم من موضوعات سائر العلوم واسطى هو ما يكون موضوع
اعظم من موضوعات البعض والآخر ذلك وهو ان يكون
احسن من موضوعات العلوم الاخره فلهذا هذه الامور قد غلبت
منها ان قبل النظر في هذه العبارة ان كل واحد من هذه التماسه
يتحقق بنفس الصبر ولا شك ان واحد منها تصور بوجوبه هو

فلهذا

الصبر بل انما من هذه العبارة ان كل واحد منها يتحقق
زايده بصيرة والافتقار الى الحصول ولا كما لصدق بالموضوعين
زايده بصيرة بل نفس الصبر ويمكن الجواب عن الاول بحسب احدهما
ان هذه اشارة الى التصوير بمرز هو المطلق والامور المتبادرة
لا الى تصور بوجوبها واليهما وانما انه على التعليل في التماسه
ايضا من وجه احدهما التعليل وانما ان المراد بالزيادة غير ان
المجموع الامور التماسه فلا يتحقق الا بذلك المجموع وان كان نفس الصبر
لكل منهما **فلهذا** والاولى ان تصور المقدار بما عن يحصل لغيره
بصدق على غير هذه الامور كالحساب والاسناد ولا نقول ان
تصور المقدار في كمال تلك الامور هو ظاهر الامر فيكون كمالها
صانها **فلهذا** وكما كان من باب الحاجة الى انما الى جواب ذلك هو
لم ذكرنا انما في زيادة الحاجة في حق واحد قبل عليه كما ان
الحاجة ينساق الى معرفة بمرز فذلك بيان الموضوع ينساق الى
اذا تقرر ان موضوع المطلق العلويات التصوير والتقديرية
المحصنة علم انما يعلم في غير العلويات المذكورة من الحد والمقدار
واجب بمرز بوجه خصوصية بمرز الا ان كان من بيان المقابلة
عليه شرع المطلق وبيان الحاجة ثبت بانما يتحقق في ظنة التقدير
بقا بوجه خصوصية وهي انما يتوقف عليه شرع المطلق بخلاف
بيان الموضوع فانه يفيد بتوقف عليه شرع على وجه التصبر لا
بعد ان يقر معناها كما كان بيان الحاجة ينساق الى معنى بمرز
او بمرزها من واحد لا بمرز لا شك ان كل واحد منهما يتحقق بانما يتحقق

فلهذا

فلهذا

تصديقاً **هـ** فان قيل قد يخرج **قوله** اي لا يتم لزوم استيفاء
 التصديق في اولئك الا اذا كان كائناً على مقتضى نفسه اي سمي
 كذا الحكم خارجاً من كل من كان يزم عدم استيفاءه على
 الامام **اي** كيف وقد يخرج **اي** بان مجموع المركب **هـ** وان
قوله اي عدم كذا التصديق فما من العلم بطه احوال وان
 اذا كان الحكم ادراكاً وان اذا كان الحكم صلاصة القسم الحار
 ان لا يكون التصديق مما من العلم وقد يخرج المقصود بغيره
 بعد ان يقال ذهب لغيره بتركيب التصديق من الادراكات
 الثلاثة والحكم الذي لا يصلح لغيره بكون الادراكات غير
 لهذا المركب قسم العلم اي الادراكات في الالباح حكمه في
 بلغة جعلت من نفسه بل من غيره وكذا ما قيل كان في القبول
 وهو المعروف في الاثر والتصديق مركب من القسم الثاني
 والثالث فربما يخرج **قوله** اي الباطن هو المحقق في نفسه
 تصديق على تصور من حكمه عليه **قوله** اي لو كان القسم الثاني
 عبارة عن التصور لمفهوم بل من ذلك اذا كان عبارة
 عن تصور لمعنى من الحكم فلا يلزم ذلك بل يلزم ذلك على
 كون مجموع المركب من التصور الثلاثة تصديقاً وكذا المركب
 من تصور التصديق الحكم **هـ** **قوله** اي لا يتم لزوم استيفاءه
 الآخر من **قوله** اي لما كان حاصله من غير ما في القبول
 كالأولى في سبب تعدد وقوعه في نفس القبول

مل

هـ سمي ويحتمل انما مراد به التصديق كذا يلزم كذا في القبول
 به كذا يلزم كذا وكذا في التصور واجباتنا **قوله** اي لا يتم
 لغيره ان يظل القسم **قوله** اي الثاني فيه لا خلاف في
 استماع اعتبار التصور في التصديق فلهذا لم يخرج بعبارة
 ومخرج بعبارة لا في قولنا التصور مقدم على التصديق
 طبعاً ووصفاً لم يقدم القول الذي يتلقى به التصديق طبعاً
 غير ضرورة انما كلاً منهم وتقدموا **قوله** اي لا يتم لزوم
 القسم على ذكرنا فلو كان **قوله** اي المقصود قسمه في القبول
 فلهذا يخرج منه قبل لا في قولنا **قوله** اي لا يتم لزوم
 فلهذا يخرج منه القول لا في قولنا **قوله** اي لا يتم لزوم
 فلهذا يخرج منه سمي **قوله** اي لا يتم لزوم
 منه لا يخرج عن ذلك **قوله** اي لا يتم لزوم
 فلهذا يخرج منه **قوله** اي لا يتم لزوم
 باعتبار الحقيقة والاختصاص باعتبار العمل بقولنا **قوله** اي لا يتم لزوم
 المقصود في قولنا **قوله** اي لا يتم لزوم
 الاختصاص باعتبار العمل بقولنا **قوله** اي لا يتم لزوم
 تحت عموم علم ذلك **قوله** اي لا يتم لزوم
 الا ما اعني في الجمع **قوله** اي لا يتم لزوم
 الحكم فعلاً وحالاً **قوله** اي لا يتم لزوم
 ان لا يلزم لا يلزم **قوله** اي لا يتم لزوم

ليدفع خصيصه بقسمه نصف كما يتوهم كما فعله نصف و قوله في الجملة
 انما تصديق عبارة الحكم بل يحصل كلاما لا جعل بقوله العلم يطلق
 التصور كما هو المشهور و قد اظهر من المذكور في انما اراد
 فقط كما فعله نصف و قبل ان تصور فقط و انما تصديق لم يرد
 انما عارض من المذكور لا انما عارضه لانه يدل على الكلام بعينه
 بفهم هذا الكلام انما هذا لا عارض وهو انما تصديق في سبيل
 على كلامه نصف و قد ورد لا متعين جعل القسم قبل التصديق
 انما اراد انما تصديق من تصور لتباعد بين هذا و قوله
 ان لفظ تصور فقط انما يطلق على اعم القسمين كما صرح به في
 خبره بل لا بد فقط لا يتبع الاخرين فيمكن ان يجاب ادما
 شمر في لفظ تصور فقط في المعنى المقابل كما تستلزم لفظ تصور
 في المعنى الشامل هذا انما يطلق بالان في يخص هذا المعنى و ليس
 العلم بالخصيص بخصيصه كما في **العلم** و انما التصور بمعنى الادراك
 مقادير اعني هو مراد العلم فهو معنى لفظ العلم انما هو علم
 بغير استحقاق **التصور** مع الحكم قسم **التصور** لا يتبع
 الحمل انما هو العلم و فلما لم يكن خبرا عنه فقد انكسر الكلام فلو كان
 لا يرد حيث قلنا انما تصديق فلو كان في حيزه كما هو العلم
 اذا اراد بالتصديق المجمع للمركب **العلم** انما هو العلم
 اذا اراد بالتصديق و انما كما هو العلم و انما بالتصديق
 اعداد ذلك **العلم** الثاني انما اراد بالتصديق

الثاني

ايراد الاخرين هذا لوجه لا يلزم ايراد من اوله و لو
 فلا في الاول في علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 وهذا لوجه لا يلزم ايراد من اوله و علم انما اراد
 ايراد على تقدير انما اراد بالتصديق فلا يرد الاخرين
 انما اراد بالتصديق انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 القسمين من اوله و علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 الثاني انما اراد بالتصديق **العلم** هذا هو العلم
 الاخرين من انما اراد بالتصديق **العلم** لا يتبع جملته ما من الاخرين
 انما اراد بالتصديق و علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 يطلق بالاشارة لان التصديق كلاً ما جازية التصديق فقط
 لفظ التصور بغير اقسامه انما هو العلم و علم انما اراد بالتصديق
 قوله التصور التصور لوجه و انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 التصور فقط كانه انما اراد بالتصديق فقط بالاشارة لا انما اراد
 قوله كما وقع في التصديق من ذلك فانه اشار الى ذلك بلفظه
 مطلق التصور لا يتبع انما تصديق بل انما هو علم انما اراد بالتصديق
 على الحضور الذي و انما اراد بالتصديق و علم انما اراد بالتصديق
 و انما اراد بالتصديق و علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 فانما هو العلم الاول و علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 قوله و علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد
 قوله لا يرد انما اراد بالتصديق و علم انما اراد بالتصديق و علم انما اراد

الأول دفع الأخرين الثاني جواب كتاب آخر القصور بطلان الاستدلال
بأنه **الاستدلال** وأما حجج اعتبار عدم الحكم والحكم في التصديق
بأنه لا اعتبار بالحكم وعدمه في التصديق كما هو على ذلك
الأمم وهذا يلزم على ذلك الحكم فلا يلزم في قوله قدس
سبحانه العزيز وشيخنا **الحق** لنفي جص على ذلك الحكم **فإن**
أن جوابه **الحق** يمكن أن يكون جواباً عما لا يضر من الثاني إذا أورد
على كلام القوم وهو أنه يمكن أن يكون جواباً عما لا يضر من
كلام المصنف على أن التقدم في الأخير من الأول ويمكن أن يكون
جواباً عما لا يضر من قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأول
بل هو الثاني لم يكن جواباً عما لا يضر من الثاني وإن كان الجواب
عن الأخير من مستفاد منه **الحق** والمعتبر ليس هو الأول
بل الثاني قبل أن يكون التصديق هو التصديق بل هو التصديق
مثل زيد فإنه لم يقبل التصديق قبل زيد ثم يمكن أن يجاب بأن
التصديق بزيد ثم يشترط فيه تحقق العام في ضمن هذا الجواب
بغير ما عده محققاً تلك الجواهر فلا يلزم عدم التمييز **الحق** وكل واحد
من هذا التصديق تصور جازم لا يخلو لأنه إذا كان التصديق بالشيء
استفاد أن تصور التصديق القول لأنه لا يمكن أن يثبت الجواب بالتحقق
الحق والجواب أن بقاء عدم الحكم لا يحل حاصل الجواب باعتباره من جهة
التصور الذي التصديق ومع لزوم امتناع التصديق في التصديق بأن
عدم الحكم في التصديق لا ينافي على التصديق وقبده والمعتبر في التصديق

القول

بأن التصديق لا ينافي ولا يلزم من ذلك التصديق لا ينافي ولا ينافي
أشياء أخرى وقد يفهم أن الموصوفات لا تكون جزء الشيء لا يمكن
بأن يكون صفة جزمين هذا وفقاً بل أن يقول هذا هو الصفة لا ينافي
التصور لا ينافي من جهة واحدة بل من جهة واحدة لا يوصف صفة واحدة
الموصوفات غير الموصوفات بل يلزم للخصيص الذي تقدم اعتباراً بالتصور
مع الصفة لا ينافي لا يشكال بالكتابة الجواب الذي يجسم لما ذكر
الاشكال هو أن يقال إن كان الموضوع يشترط في التأخر وهذا
المعتمد لأن الذي أعنيه عدم الحكم هو الجواب الذي أعنيه عدم الحكم
هو لكل تأمل **الحق** وهذا التصديق في نفسه هو عدم الحكم
الحكم بغيره المعلوم من كلام المصنف تصادف التصديق بعدم الحكم
هو أن الحكم بغيره له وقد مر من قبل أن الحكم بغيره لا يدل على كونه
حقيقاً بل لا يمكن أن يكون تصور التصديق هو عدم الحكم **الحق**
والحاصل أن التصديق قبل المصنوع لا ينافي في شيء من الموصوفات
الذاتية الذي هو العلم بغيره في غير اعتبار الشيء في نفسه والى غير
والتحقق لا ينافي في شيء بل بيان اعتبار التصديق الذي وانما صفة فيهم
بأنه تصديق وهو التصديق الذي معناه لا يطلق عليه لفظ التصديق
فلا يلزم الخلق المذكور من ذلك أنه يلزم على هذا أن يكون
قسم الشيء مما له الجواب أن التصديق بغيره يتم بغيره من جهة
وهو التصديق المحقق وقسمه من جهة الأقسام وهو التصديق
وهو التصديق الاعتباري وانما يتم من قبل الثاني علم ذلك **الحق**

الاشراط التي هي منها انهم من الشيء الذي هو الحكم
لا يتبع وهو عدم الحكم لها انما هو الاشراط لا يتبع على الاشراط
بشرط شي وليس كذلك لا يتبع شي الا ايجابا بل في حد ذاته
ان اعتبر شرط الاشراط وان اعتبر لا بشرط شي فانه العلم بالاشراط
الذي له توفيق حصوله بطريق كسب لا يوجب ايجابا الى تعريفه
والا لم يكن بديها الا انما هو المعروف هو مفهوم البديهي
التعريف هو اصدق عليه البديهي ان قبل ما كان العلم هو حصوله
فلا وجه للاصول في تعريف البديهي في النظر فينا فاصح مستسا
المحاشي قدس سره لان من العلم حصوله لا يكون الا في صورة
الحاصلة او يقول لمراد به لوجوده في الحقيقة لا اشكال في ذلك
البديهي على المقدرات لا في ذاته وهو يحتمل به العقل في تصور
طريقه في التنبؤ فصرح بان البديهي بهذا المعنى لا يخرج منه بالاشراط
ويصدق في ذاته الا في اصدق الاشراط لعموم ومبدأ
لا يصدق في الاشراط المعلقا ولا يمكن ان يصدق في معنى الاول على
باختلافه وانما اصدق على اصدق عليه المعنى الثاني فاعتبرا
موتور فان المقدرات لا في ذاته توفيق حصوله في صورة
الاشراط كصور الحركات والبيوت والاشراط في صور الحركات
ادراك المعنى الكلي الذي يحصل العقل والاشراط الحاصلة
الاشراط الحركات والبيوت فلا تملك الاشياء الحركات فان العلم في
الحاصل في التنبؤ في العقل والاشراط في تلك الحركات بناء على ان

الاشراط

هو المدرك لا الحس على اقبل ولا اشكال في تعريفه البديهي
التعريف من القول اقبل انما هو ايقان اشكال وذلك لان تصور
الاشراط قد يكون غير محتاج الى تصور يكون تصور الحكم عليه الحكم
باعتبارها البديهي مثل هذا التصور ليس بديها مع انه يصدق عليه
ان يتوفيق حصوله بطريق كسب في العقل التعريف لمراد به كسب
الاشراط محتاج الى التوفيق لا يمكن ان يكون في حد ذاته في الاشراط
لا اشكال في الحدوث والاشراط معا في الاشراط المحتاج الى التوفيق
لا اشكال في العلم به في الفرق بينه وبين قوله الواحد في
الاشراط لا في الاشراط في الاشراط في الاشراط في الاشراط
الحكم بديها الا انما هو في الاشراط في التوفيق في الاشراط في
واستقراء الصدق في معنى تحقيق هذا في اشياء الموضوع في الاشياء
كما هو في الاشياء لا يصدق لان في الاشياء لا اشكال في الاشياء
الاشياء كلها عند الاشياء فلا يتصور عند حصوله في الاشياء في
ذلك ان لمراد به هو في الاشياء هو في الصدق في الاشياء في
وهو كسب الصدق في الاشياء في الاشياء في الاشياء في
عبارة عن المجموع ولم يبدوا في الاشياء في الصدق في الاشياء
جعل الصدق في الاشياء في المجموع كما هو في الاشياء في
الاشكال في الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء في
البديهي في الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء في
لما كان في الاشياء في الاشياء في الاشياء في الاشياء في

الجميع بدنيا اذا كان كل واحد منكم يفتقروا ما يكون للجميع فالامر
الاشكال اصلها هو هذا لا المهم في الصدوق مما في الجميع
وكانه قدس سره لا يلتفت الى هذا الكلام من اجل انه لا يفتقر
في شئ من المصداق الصدوق البديهي لا يجب ان يكون تصور فيه
بدنيا كما ذهب اليه الامم ويكفي لا يكون كذلك فاما حكم بالبدية
على انفسنا بانها موجبة لان حكم بالبدية على انفسنا بانها
موجبة وغير ذلك لا يحتاج ان يثبتها غير موجبة لنا اصلها
تصور فيه بدنيا **فاما** لما كان في الاشياء موجبة لنا اصلها
الانظر ان كان الاحتياج ولا يبعد ان يكون هذا التصديق على انفسنا
من الكلام في هذا المقام فانه اذا لم يكن للجميع بدنيا غير موجبة
حصوله على طريق احملنا شيئا بغيره على انه التصديق على انفسنا
يجب بدون الفكر في ما احملنا لما احتجنا الى نظرها من امر اسهل
يجعل امره على الطريق في ان يحمل بطريقه الاصطلاح على ان يكون
والغير المطابق للواقع فاصل كلامه رحمه الله لو كان جميع التصورات
الصدق بها ايضا لما احتجنا اعتقادنا بغيره والواقع
ما لا نرم به والمزوم من شذوذه فطرقنا لما في هو عدم ملائمة
جميع التصورات والصدق بها على هذا لا يلزم الا عدم البديهة
جميع التصديق بان الاعتراف والامطابقة لا يكون الا في
التصديقات **فاما** ذلك فطرح على ذلك التصديق بان
الصدق فان قيل لا يتم ذلك وهو ما قلنا على ذلك التصديق

الجميع

ان يكون لكنا الطرف هذا التصديق تصور اخبرنا به في ذلك الزمان
بواسطة او غير واسطة لا بد ان جهة التصديق لا ان الحكم هو
على تصور الحكم عليه مثلا باعتبار التصديق تصور الحكم عليه
موقوف عليه باعتبار الاكتمال وهو في غاية النظر ان كان الحكم
الصدق في الجملة انما يصحبه التصديق باعتبار الاكتمال بل هو التصديق
باعتبار التصديق لا ان تصور الحكم عليه مثلا موقوف على الاكتمال
وهو على تصور الحكم ككل تصور الحكم وهو التصديق موقوف على
فاما ان قلت على تقدير ان يكون جميع التصديقات في هذا السلك
ان يورد بطريق التعقير وهو نوع مفقود لا يفتقر الى ذلك في نفسه
به وهو خلاف الحكم بل الدليل في الصور هو الاستدلال بوجهه
مفقد له حال وانما هو بعد من غير قيل الشافعي وانما كان لنا في
مسئلة على بطلان الدليل في وجهه المتعكك في المناجزة بوجهه
الاستدلال في التسع المقدمات التي استدلت بها فذلك ان قدس
سرته قدس سره انما في محصله اناسنا ان تلك التصديقات
كسب على ذلك التصديق لانهم انما استدلوا بالاعتقاد الى انهم
حتى يعودوا الكلام فيه وانما يلزم ذلك ان لو كانت كسب في نفس الامر
وهو تم بل هذا المقادير تصور انما على الوجه الذي في ذلك
هو توقف التصديق على ان يكون عليه لا بد من واحد وهو ان
يجعل ان يفتقر الى التوقف فبذلك ان يفتقر الى التوقف كما في بعض
والمراد من التوقف الواحد هو الواحد الذي هو واحد فان كان ذلك في

انما المراد بالعلو في قولنا لترتيب امور معلومة وانما الترتيب امور
 معلومة لا تسمى اما حالها في النظر وحدها لا تسمى تلك الحالة بالاحاطة الامور
 العلوية على ترتيب مرتبة عقلية بعضها البعض ويلاحظها على الوجه
 لترتيب امور على الذين يتوحد مثل الملاحظة او ملاحظة حاووم اخرى
 حصل من رتبة ملاحظة الذات هو المعلوم وصورها الملاحظة
 لترتيب خصائصها المتكاملة وانما ترتيب صورها اجزاء ومن قال
 ترتيب علوم فصار رتبها المعلوم او غير الترتيب التي هي كذا الحق في حوال
 شرح الظاهر في المبدأ الثاني المجهول وصورها الذين في غير صورها
 قال الله تعالى كما يكون في البقعة ان يكونا الفكر في التصديق
 البقعة يكون في غير من البقعة فاما فبقعة فذلك لان البقعة في
 من الجهل والظن لا يكون الا في التصديقات لانها الحكم مخصوص
 قال الله تعالى الفكر في التصديق والتصديق في البقعة صفته
 التصديق هو انما ذكرنا من الفكر الواقع في حيوان ناطق والفكر
 الواقع في قولنا العالم متغير كل متغير حادثة الشيء لا يق
العلم في هذا السؤال الذي هو تعريف الفكر ترتيب امور معلومة
 الشاخص وهو ان ترتيب المصلحة في العلم هذا المصنف
 من العلم المصنف الاول لا يتغير من التصديق الذي هو قسم من العلم
 بالمصلحة الاولى الشيء فاسلم بعينه في هذا الكتاب لا يسل
 القصة عدم اختصاص الفكر بالبصيرة قوله معلوما في قول هذا
 ينافي ما ذكرنا في كتاب التصورات لم يخل عن صحة الشبهة قلنا

بهم

شتهر بعض لا ينافي علم آخر في الشيء من لطائف هذا التعريف لظان
 من التعريف فلا بد من ان يكون التعريف اخر من يمكن ان يقال الاشارة بكتابة
 واحدة وهو الترتيب في العلل الاربع لطيفة اخرى وذكرنا انما يميز
 في التعريف على كل واحد من العلل لطيفة كما اننا انما على العلل الاربع لطيفة وهو العلم والتجمل لطيفة
 اعلم ان العلل الاربع المذكورة في التعريف ليست كلها المعرف وهو التعريف
 الفكر في الفكر على غير هو الفعل المحصور وهو الترتيب والفعل
 مادة ولا صورة بل العلل الاربع انما الامور المتبعة علم ذلك في
 كل مركب صادر عن في علمها في العلل الاربع انما يتحقق المعلول المركب
 انما رجعنا الفاعل المختار انما القبط الصادر عن موجب لا يتبدل من
 علته في علية وبسبب الصادر عن الفاعل المختار لا يتبدل من علية في علية
 وفاعلية ما لمركب الصادر عن موجب لا يتبدل من علية في علية وباعية
 وصورة فانهم بالقاس الى العلم في علية في علية في علية
 لان الجهل عليه في العلم لا يتحقق من المعرف والمعرف بل المراد ان
 يتوحد المعلول في قولنا هذا طب القياس في العلل الفاعلية والصورة
 وانما القياس في المادة والفاعلية فانها تكون في في الملاحظة لا
 ان قول التعريف هو الترتيب على كل من العلم في العلل وذكرنا الامور
 الثاني يتحقق المستند الى العلم المادية والفاعلية في ترتيبها من
 اشارة الى العلل الاربع على ان الترتيب في ان لطائف التعريف وقول
 ان امور معلومة اشارة الى المادة في ترتيبها في علية في علية في علية
 في كل ما نال لان العلة المعينة بل على معلول معين في علية

خفاء الظان بقا كقبحا شرا له من قوله لنا فتنه من العقدة ايضا
 في مخططة فكما رهم دافعا فغفلة بعضا في جميع الجاهات التي تفت
 فيها المناقضة على الطريق المبرر بعد قاطر يريد ان المقصود
 اتج اشارته الى جوارحه مقدرة وهو ان يار من المقدات المتناقضة
 الاحتياج بمعرفة تفاصيل الانظار البحرية التي هي المقصود
 وليست الاحتياج الى قانونا لم يكد قد تم القرب واصل الجوار
 استلقت الاحتياج الى معرفة تفاصيل الجوارح الانظار البحرية
 هو من عترة لا يها غير متناهية فثبت الاحتياج الى قانونا ليس صحيح
 في معرفة احوال من نظر ريد من الانظار البحرية فثبت الاحتياج
 الى قانونا ايضا فثبت انما يار من الاحتياج الى القانون المذكور ان لو لم
 يكن طريقا اخر الى تحصيل المطالب العلمية غير الفكر لكانت ثم فان
 من الطرق فخلبتا لتبين انما عمل والتوجه ليد عليه الحق القويح
 ويوجب انما الحاجة الى المطلق فاما بالنسبة الى الذين يتقدمون العلم
 بالظنوا الكتب وهم لا كثر من واسواهم كما لم يقدروا القوة القدسية
 الشارح وجوده يستغنى عن فهمه والاقول لا يار من ان دليل الاحتياج
 الى جميع قوانين المطلق في دليل على ما يحتاج الى قانونا من اقسام المخططات
 في الفكر وهو عند نفسه لا يقبل الا كثر من فلا يلزم الاحتياج الى القوانين
 المتعلقة بالمانعة منه ثم اننا كتاب من تلك المناقضة لا يمكن ان يار في
 كان اتج هذا على ان من تقدم الاحتياج الى الفصل بالوجوب على ما على
 من تقدمه بالاستحقاق كما هو الحق في هذه نوع خفاء لانه اذا حصل

ح

المبادى البحرية في التصور يحصل من المطلوب باى طريق كان سواء قد
 الجحش لان بقا صاه على اننا اننا كذا المخططات المتناقضة لا يمكن
 من ان نظام بل لا بد من الانضمام الى الجوارح والتميز بين قد وان وقع
 خطاء انما المناقضة وفي الطريق علم حسب المصادق وان وقع خطاء
 في المناقضة لم يثبت بطلان تصور لا في كلها فان جوارحه قد مر وكل
 ضرر جوارح حسب المخططات وهو يد جوارح مع وقوع خطاء في المناقضة
 قوله المطلق على المطلق الظاهر اننا يخطا المخطوط كلام الله يمكن
 حمله على احد من الجوارح انما ريد منه بان الله ان يثبت انما قبل
 من قوله فان يثبت تعريفه المطلق على الظن ان نفسه ومن حيث ان علم
 من العلوم وهذا تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وقد بينا
 علم في نفسه والله غيره اقول كما ان الثاني تعريفه بالقياس الى غيره
 يكون الاول تعريفه بالقياس الى غيره كما لا يخفى على المتأمل انما انما
 لما كان بيان المناقضة جزءا مستقلا من المناقضة ذكرنا انما طريقنا الانشا
 فهمه الله ان الله علة الله في تعريفه بالقياس انما من قوله
 فانها واسطة بين علمنا وبين علمنا وهو يكون واسطة بين علمنا وبين علمنا
 انما انما كان الحق واسطة بين علمنا وبين علمنا واسطة بين علمنا وبين علمنا
 ذلك انما على ان الله علة الله في تعريفه بالقياس انما من قوله
 لا يحصل الى المعلوم قبل انما احتياج الى العلة امر يار في انما من قوله
 وجبا متفادوه ولا من قوله انما احتياج الى العلة امر يار في انما من قوله
 احتياج احتياج الى المعلوم بواسطة العلة فان هذا المخططات احتياج

الكمال ان يعرف عليه امر لا يحول به واسطة او تفصيل ان لنا شي من الوجوه التي
 الشبهة له والبعيد من حيث هو واسطة والفرق مستند بغير واسطة
 التفصيل عن ان يتوسط ان قيل فضلا لا يقع متوقفة من مصدر يتوسط
 من حيث بعد ما لا واسطة لها او اكثر بعد ان لا تترق في وجه كذا ان
 اشرا الملة البعيدة لا يصل الى المعلوم فضلا عن ان يتوسط في ذلك
 الوصول في غير آخر لا يكون الثاني مستحيلا ولا اكثر بعد من الاول فانه
 يمكن ان لا يصل الى شيء الى شيء آخر بوسطة واسطة ويصل بوسطة في نحو
 ان المراد بقوله لا يصل الى المعلوم ان لا يمكن ذلك الوصول المخصوص
 والوصول المخصوص في غير مكان الوصول فيكون بعده اكثر استحيلا
 من الاول فانه لا يحول اننا في حاصل الجواب ان لا يلزم من عدم
 وصول الملة البعيدة الى المعلوم كون المعلوم في غير متصل
 عن الملة البعيدة ان لنا فاعلا له دخلة وجودا في طريق الثاني نعم
 من ان يكون فاعلا له وهو تارة او فاعلا لفاعل وهو تارة في فاعله
 فاعله كالملة البعيدة التي يكون فاعله المعلوم بعدد في الملة المتوسطة
 انهما واسطة بين الفاعل وفعله فيحتاج الى الفاعل الآخر لاخرهما
 فالفاعل والفاعل الآخر في الفاعل في اللغة الشريفة
 ويجعل ان يكون مستطرا الكتابة وان يكون مستطرا المعلوم وانما كان فهو
 امر يتوصل اليه في كثير من انساب المعنى الاسطلاح في الملامح
 لا سيما كما صرح به قدس سره حيث قال قوله منطبقا على مقتضى
 امر كل منقول على احكام جريانه موضوعا لتاثيرها احكامها منه

انكر

ويجعل ان يكون المراد بالاطلاق المحل فضاء امر كل محمول موضوعه على جريانه
 لتاثيرها احكام جريانه منه لا بقا لانها لكونه يحتمل علم من تلك الاحكام
 ولا شك ان تلك الجديزة حاصلة الحقيقة لكلتا الفعل فيكون مشترك بينهما
 بالفعل لا بالقوة لاننا نقول اننا انما نرى ضرب زيد وشرطه في امره فاعلا
 في جابه خال من موضوع هذا لكونه مشترك بالفعل في تلك الاحكام ما انما انما
 كل فاعل من موضوع هذا الامر مشترك بينهما بالقوة الفاعلية بالفعل بتاثير
 قبل قوله منطبق على جريانه في احكام جريانه من حيث يتولد من قوله
 امر كل بغيره والى هذا يشير في بعض جهات لاننا ان بقا ان المراد
 بالامر كل المحل المفهوم الكل اعم من المخصوص والاعتناء بقوله منطبق على
 جريانه يخرج المفهوم الكل المقتضى بقوله اننا انما نرى احكام جريانه في
 الكتابة المتفرقة بها بدعيه ما الثاني ان الفاعل الكلية لا يميز في قوله
 بل من حيث انما لها على تلك الفرع حيث يتفرع احكامها منها فلا بد من
 منطبق على جريانه في فرعها حيث وهو ان القانون اذا كان عبارة عن حقيقة
 كلية يستخرج منطوقا وهو ان النظرية المتدبرية فيها لا يكون تعريف المنطق
 شاعرا لاجل ان البديهة المتفرقة عما بدعيه لا يمكن ان الشكل الامرين
 ما لقاسر الاستدلال في شجرة قد يخرج بان بعض اجزائه وهو مثل الكل الذي
 ينتج بدعيه الفرع المتدبرية فيها بدعيه فاعلا فانه بدعيه
 فلا اشكال في التفسير انما هو ان الاشكال في منطبقا على الفاعلية
 في علة القوة العاقل انما هو الاشكال في ان المسائل المتدبرية قد
 بقا الاشكال في اننا في الالة واسطة بين الفاعل وفعله لا بين الفاعل

فصل وجوب ان المسائل انصديقية هو الحكم على مجموع ما قد يقع
 لا معنى لليقين والاشترار والحكم بجنا لا يحصل ويخلق بالحكم بالحق
 الاول بواسطة تكون الاول منفصلا فلا اشكال ومن ذلك ان الالة
 هي الواسطة بين الفاعل والمفعول وهو لا شرع اليه ولا يكون الا بقاء
 اثر الفاعل ان لا يتركها الى الفصل والفاعل ايضا خاصا لما لفعل
 ايضا وان لا يقع ليس كذلك فلا يترك الاشكال قولنا بقوله لا يجوز
 يدل على ان المنطق واسطة بين القوة العاطلة وبين طالب اكتسبه
 وهو لا لاكتسابا كما قولنا ان واسطة بين الفاعل وقطع الخشب في القطع
 الا ان قوة معناه وحال الاكتساب يمكن ان يجاب عنها لا وانها ايضا زانق
 في كلام المحقق هو ان كل ما قد يتصوره انما الحكم ان كان فعلا يحصل
 اثره لنا لفعل الى المطالب القدسية فلا يتوجب عليه ان لا يقع
 لا يكون اثر الفاعلة وانما بناء على ان الالة حاصلة هذا هو التفسير
 الذي قبله ان يحمل كلام الله على ما يتكافى تقدير معناه في لا يها
 واسطة بين القوة العاطلة وبين طالب اكتسبه الاكتساب لا يبعد
 ان يبرر بالمطالب معناه التقدير في حاجة الى تقديره في المسألة
 مطلوبه من بين المعقولات انهم قال الله انما قال بعضهم مراعاتها
 قبل انهم في رعاية المنطق خاصة بل نفس عامهم ورعاية شرط اقول
 في كلام الشيخ قال انما قال بعضهم انما المنطق ليس بنفسه بعضهم خطأ
 انما اشار الى ان في كلام المتقدمين انما يتكافى المعنى ذلك للقدسية
 انما الرعاية بقوله قدسية قال الله لا اله الا الله لا اله الا الله

ر

المحقق لا يرضى عام له على سبيل ما هو عليه انه صريح المقصود
 في بيانها القول انما لا يجوز ان يفرق بين الضمان العام والخاصة
 او مع الفصل اقول بفتح تلك قوله وهو ما لم قال الله
 والالة المنطق ليس بنفسه لا يتولى الالة يحصل المنطق بالقياس الى
 نفسه فان بعض مسائل الالة لبعضنا قولنا ان حصول الالة لبعض
 انما هو بالقياس الى العقل لا حصره في نفسه وحصول الالة له نفسه بان
 يكون حصول الالة لكل من مسائله بالقياس الى نفسه بل نقول ان الالة
 لا يحصل المسئلة من مسائله الا بالقياس الى امثلة اخرى منه فان
 حصول بعض منه من بعض طريقه بدوي على سبيل قدسية الله
 وهي ما كانت عليه من تعريفها المنطق انهم قالوا جلية هي
 ان مقتضى الشرع من مقتضى حصره لا يجب حصره حقيقة بناء على
 حقيقة كل مسائل تلك العلم اني ما انما الموضوع فاما احتج بالبداهة
 ليرتبط بسبب بعض مسائل بعض المراد بالمسائل المحولة المتعلقة لا
 بدليل قوله فاما احتج بالبداهة بسبب ذلك العلم انما يرتبط
 بسبب الموضوع بعضها من بعض بحيث يمكن معه جعلها علما واحدا لا
 ان ذكره يمكن ان يبررهما القوانين وقيل المراد بالمسائل في قوله الله
 حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم على انصاف المدكورة في العلم
 سواء كانت متعلقة بهذا العلم ولا وهي بهذا المعنى بقا وقد
 المتبادر ما هو موضوعا من حيث المتبادر على حقوق قولنا في تقرير
 لانه طريق لنا التقدير لا يقتضي ان المسائل الا المتبادر القدسية ولا

الى هذه الاصلحة المحتاج اليه من جهة ما الثاني من ان يكون
 المطلوب وهو ان كل كسبة لا يحتاج اليه اكتب الكتاب انما هو قوله
 في يحتاج اليه اكتب الكتاب انما هو قوله اي لا يحتاج اليه انما هو
 قبل ان يتم انما هو انما لا يحصل الا بعد العلم بالموضوع نحو ان يحصل
 ويخرج من الامور الثمانية والمحاسبان في المراد بالمراد انما هو انما هو
 انما لا يحصل الا بالمراد انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 يتبادر الى ذهنهم انهم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الا انهم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 هذا الجواب للعرض بل انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من مقدماتنا شروع لا نقول بالموضوع على انما هو انما هو انما هو
 الصورة وانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بالصورة والموضوع والحاصل انما هو انما هو انما هو انما هو
 ما صدر عليه موضوع المطلق اصلا كما ذكره المعترض لانه ما ضرره وان كان الخط
 في الصدق والموضوع كما ذكره القائل بقوله بل انما هو انما هو انما هو
 انه يمكن جعل كلام القوم هذا على انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 لا يمكن الا بعد معرفة مفهوم موضوع المطلق وهو انما هو انما هو
 موضوع موضوع انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 تعريف مطلق بالموضوع لا يحصل معرفة موضوع المطلق ويمكن انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

انما هو

انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ادراك الامور الغريبة فلما انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 واعلم ان الحواضر التي هي الاشياء لها انما هو انما هو انما هو انما هو
 التي هي التي لها انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من سائر العلم وتخصيص هذا الكلام انما هو انما هو انما هو انما هو
 المصدق وهو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الزيادة التي للقائمة بالثبوت والاعراض في الوصف في الثبوت وهو انما هو
 نحو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 هي انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بدنية ولا يكون من المطلق انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 لذاتها لا يكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 في حقيقة انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ما ضرره انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 ذكرنا انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 كيف يكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 لانما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

تظهر هذا القيد في موشى العلوم اعمها الاصل الى المجهول فتصور
 ان كان لنا حكم على المعالوم الصدوق بانفسه او كان مناه ان وصل
 الى المجهول الصدوق بلا واسطة فمعه وبذلك يتبع عدم صحة ما قبله ليس في
 المظنون مستلحقا لهذا الاصل فصدوقنا بعد ان الفصل وانما
 بحثنا ما على هذا الاصل انما من حيث الاصل وانما من حيث توقف
 عليها الاصل وانما من حيث هي على سبيل الاستطراد لا من حيث
 الوصول وما يتوقف عليه الوصول لا يخفى ليس شيئا منها ما يكون ذكرهما
 على سبيل الاستطراد فلما كان القول لا بد ان يتوقف هذا القول لا بد
 يتوقف عليه الوصول الى الصدوق ما يتوقف عليه الاصل الى
 المجهول الصدوق فقولنا ان يجهل هذا القسم من اصولنا المعاكسة
 الى ما يتوقف عليها الاصل الى المجهول الصدوق كقولنا المعاكسة
 مجهولات وموشى ما لا الله والوصول الى الصدوق الصدوق
 لا يوافق الموضوع والمجهول في قبول الوصول الى الصدوق وليس من قبل
 الصدوق فلا يتحقق قوله والوصول الى الصدوق الصدوق لا يقول الله
 بها الوصول القريب والمجهول مطلقا الوصول كما انبأ اليه في الحاشية
 ولو حمل الوصول في كلام الله على الذين هم الكلام ولم يجمع الى
 المذكور فقامت هذا النوع ان اشار الى دفع ما قبله وذكرتم انما
 يتبع تقدم القول لا سيما ان لو كان كل اهو من قبل الصدوق بعد
 على كل اهو من قبل الصدوق لوجب كذا في الكلام الا في
 وهو ثم الله ان لا يفسر بطله ان قبله انما تقدم قولنا الله

لن

بحاج الى الصدوق مباح طولها الذي قد ينع مع تلك المباحة
 بوجوب الباعدين قولنا ان لا يفسر بطله من المذهب وهو قولنا الصدوق
 كلك ويدون تلك المباحة تقع الفصل بينه وبين المباحة المتعلقة
 بقوله ان لا يفسر بطله لانهم وكذلك لا يستحق تصور نسبة
 الحكمة الا بوجوب اسوة كان عليه بكنها ان لا قبل تصور النسبة لما
 تصور طريقتا ان كانا تصورين بالوجه هي اربعة صور بالوجه وان
 كانا تصورين بالكنه هي اربعة صور بالكنه وهذا لا يتحقق
 النسبة الحكمة لا يتم توقف على صورتها وهذا الطريقتا ان قبل يلزم
 على هذا التقدير فساد المذهب والاصل ايضا والاصل لما ذكر في الاول
 ما اشار اليه للزم اعتبار نفس النسبة الصدوق فساد المذهب
 لا بوجوب الطريقتا فساد القول في جوابه يلزم وان قيل على هذا
 ما يلزم على لا بد مع امره وهو صدوق الامور انما الواجب ان يكون
 وقد توجه بان من كان انتم يكن قوله لا شاع الحكم من قبل من حيث
 كونه دليلنا على الا انه فلا نأخذ من احياء النقاد الى الصدوق النسبة
 امتناع النسبة بينه وبين صدوقها لا يستلزم ذلك مع ان اعتبار النسبة
 في الدليل لا يلزم على هذا التصدير فسادا لوجوب يلزم من قبل يلزم
 ان اريد به في الموضعين لا يتبع من استلزام الصدوق لا يتبع وانما
 ان اريد به النسبة في الموضعين وهو لا يكون لدولة لا امتناع الحكم من
 حمل نفسه اذ يتبع النسبة ان قبل على هذا التقدير يصلح ان
 لقوله من قبل نفسه فان لا يتبع ان يتحقق بكون تصور تقول على

حين تصدق بالذات ذلك الحفظ والحجوان الماتحين بقصد الشخص في
 الحيوان والافانق فهو ما هو داخل في المفردة علمه بالذات **الشيء**
 يتبع من هذا لا يكون العجز عن الاستفهام الخ قبل ما يكون في
 لا يجهل كالفظة انما كان احد على الفظة ليس له جزء لا مفهوم
 فاما علم ان هذا علمه بالذات في حال الفظة جزء الفظة على جزء معناه ان
 وضع اخر فان له مفيد باعتبار وضعه في كذا وهو اعتبار معناه العلمية
 كذا في عدم علمه بالذات الفظة على جزء معناه وكذا الحيوان لا يعلق العلم في
 من العلمين هو انما العلم بالتركيب الحيوان لا يعلق جزء معناه العلم في
 عن معنى التركيب والتفصيل انما في جزء الفظة باعتبار الوضع التركيب
 هو جزء الفظة فلا علمه بالذات من المعنى العلم بالذات هو المفرد
 جزء اخر جزء الفظة والتركيب في هذا العلم ليس هذا من المعنى العلم
 الذي هو العلم بالذات لان العوينة معارضة من العلم كذا العلم
 الفظة علمه فلا في جزء الفظة باعتبار وضع التركيب على جزء معناه
 دالة على جزء الفظة المفردة **الشيء** وقدم في الاحكام
 لانها يجب ان تكون قبل المضموم ومختلفة متماثلة الى الشكل
 ليحصل بانقسام كل قد يكونا القسم ايضا باعتبار المفهوم في محراب
 ان معنى تعاليم بحسب الذات هو انما الباعث عليه هو حصول الذات
 التي في الاقسام لان المضموم هو الذات وقد قيل ان كل شيء يتردى على
 كل شيء فورد بها بالحققة انما يكون على افراده ان معناه بالجميع ان
 افراده بالحققة بعضها كذا ان بعض الآخر كذا ان العلم بالحققة بعضها
 قسمها لكل الى اجزاء التي هي جزءية وكلية البهائم لكل اجزاءه فلا استكمال

نحو

فان علم ذلك فانه لا يذهب اليه فانه اعتبار العلم بدونه لا يذهب
 بعيد جدا والاول مستبعد جدا ولا يستعاره هذا كذا
 التركيب في المفرد علمه بالذات لم يتجزأ بل يكون على عدم العلمين وحده العلم
 والاه من العلم بالذات لا يكون بل يكون رابعا على اعتبار العلمين لا انما
 معها بالعلم بالذات بل هذا العلم بالجزء انما هو العلم بالذات انما هو العلم
 والتفصيل كذا لا يذهب الى العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 الا انما هو العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 الفظة انما يفيد بحسب العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 قسمه على هذا الوجه انما هو العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 عن افراده بحسب العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 بان التركيب معناه العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 في المضموم لان اعتبار بحسب التركيب العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 بذكر ان العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 هذا انما يتم انما العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 بحسب العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 بان يكون التركيب العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 علمه بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 والاول علمه بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات
 مطلقا وانما العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات العلم بالذات

قد تم
 من قبل
 ان يكون من قبل
 قد تم
 من قبل
 ان يكون من قبل
 قد تم
 من قبل

المطابقة لأجزاء أول كانت دلالتنا على أنها الفظ على أجزاءه المصنوع لا الترتيب المطابقة
أو بالتصريح بذكر المصنوع لا الترتيب خارجا عن الموضوع له الفظ بل دلالتنا على كون
دلالة أصله على الفظ على أحاد أجزاءه لا الترتيب على الترتيب ودلالة باقي أجزاءه
أي بأطرافها والتصريح ما علمت فحققت كلام التفران القطان وأدلى على
جزء معنى الترتيب على أجزاء من الفظ المركب لا بين أن يدل على أجزاءه لا على كونه
بالترتيب فاعلم على وجه معناه لا الترتيب على الترتيب فلا بد أن يكون له فظا آخر من
الفظ دال على مطابقه وأجزاءه لا يكون هي هذه ولا أجزاءه فذلك الدال وألا
لم يكن هناك تركيب للدلالة لا الترتيب المعقد فذلك فذلك أن يكون معنى
لفظ الجزء الأول في ثبت استتمام المركب يجب المصنوع لا الترتيب يجب
المطابق بقية **القول الثاني** أن هذا الوجه بعيدا وهو باعتبار
هذا الوجه أنه على أن اعتبار المطابقة يستلزم التركيب فيجب من اعتبار الترتيب
والترتيب فلو اعتبر المطابق لم يمتنع لزوم اعتبار أمر متفصل عنه بالنسبة إلى
الركب والوجه الأول يدل على اعتبار المطابق لستزم دخول بعضه في التركيب
في حد ذاته المفرد وهذا الوجه بعيدا ولأنه لا وجه له في حد ذاته بعيدا وهو
نعم يحتاج في غريبه ولا على أوائل المتكول الفظ أنه متفصل عن أجزائه
إلى الثاني من الجملة على أن مثل تلك عالم مغيب زب وتحويل الفظ المفرد
لا على أن قبل الفظ لا يصلح لا ينجبه كان معناه ما لا يصلح معناه لأن
يخبره فإن الخبر هو معنى فافهمنا لعبارة من لا نقول أن قبل الفظ
المفرد أن لا يصلح لا ينجبه كان معناه أن معنى ذكره الفظ يعتبر بال
القطا أن لا يصلح لا ينجبه خلافنا فافهمنا أن لا يصلح معناه لا ينجبه
فإنه لا يقتضيه أن يكونا لأجزاء ما كان مستقارا عن ذلك الفظ بل هو

من ان يتخذ من اوقافهم وهذا الكلام هو قوله
 بحثه في المعنى المستقل لا يصح لا يخرج وحده لا يصح لا يخرج
 بانضمام شي آخر لا يفسد عن ذلك تقييد في موضع من حيث
 صلاحته كقولنا كذا بغير معنى مفهوم التركيب في الحديث وانما
 بالذات انما لا يتقبل قوله وهدم صلاحته كقولنا الصبح في معنى
 في الذات والحدث والنسبة التعيينية الغير المستقلة عن ما يجعله
 لعدم استقلالها لا يصح لا يخرج بها لانها لا يوجد في موضعها
 في ذلك كيف يقع القواني لا يخرج بها لانها لا يوجد في موضعها
 الغير المستقل لا يقع بها لا يوجد في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 المفهوم الى مفهوم مستقل فيكون لا يقع خرج من الخبر فيكون في
 لا يخرج لا يخرج من الخبر بامتناع مفهوم الصبح فيكون هو اللفظ
 بل لا يخرج لا يخرج من الخبر مستقلا وذلك تقييد في موضعها
 في نظرية هذا المقام فانما لا يخرج من الخبر المستقل فيكون في
 من حيث اللفظ فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 على صحتها فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 انما لا يخرج من الخبر المستقل فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 وذلك ما هو بغير كلامه فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 من حيث اللفظ فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 ان لا يخرج من الخبر المستقل فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 انهم المطابقون فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها

فيكون

لا يخرج من الخبر المستقل فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 لا يخرج من الخبر المستقل فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 يخرج من الخبر المستقل فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 بالخبر المستقل فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 الصبح فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 هو الصبح فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 هو الصبح فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 واخره عليه بان دالة الكلمة انما هي حاصلها انما هي حاصلها
 من انما هي حاصلها انما هي حاصلها انما هي حاصلها
 لفظ الصبح فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 لكن المقطوع بل يقول هذا الذي هو في ذلك القول لانها لا يوجد في موضعها
 كلمة واحدة فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 عند اختلافها فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 مختلف فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 اختلاف تلك الحيات فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 توصيل المقام فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 جزء من اللفظ فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 الزمان فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 في التركيب دالة اللفظ فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها
 فيكون في موضعها لانها لا يوجد في موضعها

مشقة مستقلة ما في التعريف الكائن الفاسد واما التجزئة الحرة فلا تعبر
ويجوز عنها في العلوم اقول وتجدد عليه انا المقصد هذا العارض بواسطة
التجزئة لا تعبر من الاعراض الذاتية يمكن ان تجزئ ما يجعل عليه العارض
جزءا لا تعبر عنه من بعد ان يجعل عليه الاحوال العارضه بواسطة
والتجزيات هي من تجزئة وان عدم انضباط التجزئات بل على انه لا يفتى من
بعض التجزئات ولو جعل قوله وعدم انضباطها على عدم انضباط الاحوال لخص
العلم لا اشكال في ذلك والتجزيات منفردة وسبلة التي هي كالت
التجزيات منفردة وسبلة فيعبر عنها على وجه بطايق الواقع قلنا
ذكر بعضها في تعريف المفهوم التجزئ المجردة اذ ان التصور له تجزئات لا يفتى
بها احوالا التجزئة لا حكم بل ان مفهومه قد يكون على تقدير ذلك لا مانع
بجذ من التجزئ فانه مفهوم التجزئ على كل حال الله تعالى في الدلائل
التي هي خارجة قال الله سبحانه في المصنف هذا المصنف الى ان الحكم ان في
عشره وفي الدلائل بالاكوان خارجا عن الهيئة تارة الهيئة وجزئها والام
منع تلك وتجعل على بيان فصل الهيئة لكونها لا يات في الما ان يكون ذاتا
او لا في الواقع لا في الدان فموسى الى الذات والشيء الواحد لا يكون
وموسى الى الله والحق لا يفتى في الذي يفتى في الهيئة ذاتا لا لا بد ان يكون
منها من غيرهما والحق ان ذلك يكون في الهيئة احد اجزاء الكتب مع لا يكون
فهي الهيئة لان جزء الكتب لا يكون نفسه واجبا اخبارا لتوالت قوله وجزئها
احدا جزاء فلا يكون تمام الهيئة على ان من يفتى في تمام الهيئة فانه هو
عنه يفتى في تمام الحقيقة الشخصية والاعراضات لا يكون في الهيئة احد
التجزيات من تجزئها بغيرها الهيئة الوحدانية اقول ذلك انما هو بطلان

القول

المحقق وهو لا يكون خارجا عن الهيئة لا يجب ان يكون الله تعالى
الاشياء من هذه القواني جوابا هو يجب ان يكونه في حقيقة مع ان يكون في حقيقة
ذلك النوع في جوابا هو يجب ان يكونه في حقيقة مع ان يكون في حقيقة
كذلك مع قوله صافا بغير اسبابا انما هو في حقيقة مع ان يكون في حقيقة
منه في جوابا هو يجب ان يكونه في حقيقة مع ان يكون في حقيقة
ذلك النوع في ان واحد لا في الحقيقة في ان واحد قد يكونه في ان واحد
على المحقق هو لا يفتى في حقيقة لان هذا الجواب لا يلزم كلام الله تعالى في
على اصح وجه هو في حقيقة الله تعالى الله تعالى في حقيقة
واحد ان طابا لتمام الهيئة المحضة بغير سبب ان النوع ان كان متعللا لا يحتمل
بما ان السوال عن حقيقة واحد لا يكون لسوال ان الهيئة المحضة في الهيئة الانسانية
متلا لا يفتى في وجهها انما الهيئة لا يفتى في حقيقة على ما في حقيقة الكافية
واختصروا ويختصروا الاختصاص في الحقيقة الموانع استعمل بطريق الجواز
بالاشياء في حقيقة الهيئة انما من الما يجب هذا القول وحصل من
جاء الكافية ان لفظ المندوب المتعلق به من الحقيقة تارة في الحقيقة بل لفظ
ولا يبعد ان في الاختصاص باعتبار السوال ان السوال عن حقيقة واحد لا يفتى
القول في الحقيقة في حقيقة الهيئة وهذا التجزئ التجزئ بغير
العلم العام ان يفتى في ان سوا كان جزاء ما النوع كمالا او لجزئها في حقيقة
هذا الكلام ان قوله يفتى في حقيقة وان كان تجزئ العلم العام في حقيقة
وخواص لا يفتى في حقيقة لكن قد لا يفتى في حقيقة في حقيقة في حقيقة
الهيئة كمالا في حقيقة واما القول العام في سوا في حقيقة في حقيقة في حقيقة
مع الخاصة المشاركة باهله في الحقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة في حقيقة

من غير ان يكون بينهما المساواة بل العدم من وجه واحد
 من الطرفين بان نفس المتساويين لا يصدق على مفهوم الآخر بل يصدق على كل واحد
 ما يصدق عليه الآخر فلا يصدق على كل واحد من الطرفين الآخر فلا يجوز ان
 تمام المشترك المتخالف اعم لا يصدق على مفهوم تمام المشترك فلا يتحقق اعمته
 ايضا بهذا الوجه فلا يكون ذلك شيئا لا يمكن ان يصدق على كل واحد من الطرفين
 تمام المشترك كما ان كان بغير تمام المشترك لا يصدق على مفهوم تمام
 المشترك ويتحقق اراده الاسماء وهو ان يلزم من اعتبار صدق بعض تمام المشترك على
 نفس تمام المشترك وصدقته باعتبار صدق كل من المتساويين على نفس الآخر
 فربما يكون واحد منهما الآخر فلا يكون كلاهما في نفس الامر فربما يكون
 ذلك في ذاته يمكن ان يصدق البعض على نفس تمام المشترك كما ذكرنا لا يوافق
 بعض تمام المشترك فلا يلزم ذلك فلا يمكن تقدير التسليم يلزم ذلك لا يصدق في بعض
 كل من المتساويين على نفس الآخر كما هو الشئ في الممكن العام فانه لا يمكن ان يصدق
 على نفس الآخر في ذاته الا سكال ما علم ان الله من نفس ذاته بغير تمام المشترك
 واختصه واجتهدت ان مساواة تمام المشترك يستحق صدقه له وانما يجتهد
 الوجه لا ياتي في صدقه له فليظهر هذا المقام فانه من الوجه التي لا يطلع عليها
 الا ارباب الانظار القوة ولا يطلع بها الادب والصابر القادة
 واجيب بان انظر الكلام هكذا ان نحن نقرر دليل حصره المذهب في الحصر والفصل
 بحدود النسب بصدقه النوع المذكور في الدليل بالبيان فلا بد من ذلك كون تمام
 المشترك الثاني بغيره هو تمام المشترك الاول انما ان يقول لا يجوز ان
 يكون هذا الثاني بغيره هو الاول بان يكون ان شاء الله تعالى من مبادئ
 ومبادئ المذهب انه من ذلك كالفرض والشجر فاما ان كان مبادئ المذهب

والله

الا ان كان في ذلك كل منهما اعم الانسان في تمام مشترك فاما الفرض كما
 في الجوانب هو تمام المشترك بينهما في الشجر فاما في الحكم الثاني في النسب العامة
 وهو تمام المشترك بينهما ولا يوجد تمام المشترك بين المذهب والفرض والشجر
 ولا تمام المشترك بين المذهب والفرض والشجر بل يصدق على الفرض وهو الحكم
 هو بغير مشترك وهو في كل واحد من الطرفين لا يكون عام من تمام المشترك
 تمام المشترك الثاني وهو الحكم الثاني في نفسه ولو جرد في الفرض بغيره ويكون
 تمام المشترك بين المذهب بغيره ما بين تمام المشترك الثاني في نفسه هو تمام مشترك
 الا انه في تمام مشترك بين الانسان والفرض هو الحكم وهو تمام المشترك
 بين المذهب والفرض في الحكم انما هما في نفسه فلا يكون هناك تمام مشترك ثالث فاما
 وهذا لا يقر ان تمام الامر مع له انه لا يكون ان يقول دفع الامر من حيث
 يثبت عدم جواز ان يكون المذهب واحدة حينئذ لا يكون احد هاتين الاخر
 لا على ثبوت ذلك ههنا فلا حاجة لمشاركة هذا لعدم ثبوت ذلك ههنا بل يمكن
 دفع الامر من ان يثبت هذا في نفسه على عدم جواز ان يكون المذهب واحدة
 لا يكون احدهما جزءا من الآخر وقد ثبت ذلك في موضع اخر
 جملة المبادئ هي التي هي في بطلان المذهب لا ينعى الا ان كان مجازا ان يكون
 تمام المشترك نفس المذهب البسيطة واجيب عن هذا ان المذهب البسيطة
 وهي المذهب البسيطة المباشرة والبسيطة التي يكون نوع تمام المشترك نفس
 لا يكون مبادئه بغيره تمام المشترك لا يكون نفس المبادئ يكون هذا جزئيا
 للمذهب في البساطة التي لا يشاركها في هذا جزئيا الا ان يقول ان يجوز ان
 يكون عرضا عاما بالمذهب الى المبادئ في المبادئ تلك لا يمكن ان يكون
 الشجر فضلا عن غيره في الجملة انما ان تمام المشترك لا يحصل له المبادئ

128

عاشا كما في آخر اجزاء يكون هو الفصل الاخير فيه عليه انه يكون في كل
الفصل اتم من جمل النوع ويكون الفصل اخر من صفاته لو كان في آخرها تركب من
الجموع هو لنا طلي يكون حصة اعم من جمل نوعه فلهذا هو الجواب عن الحكم الثاني
مع ان الحاشا من آخر الحكم الثاني وان اردنا ان يحصل في مرتبة فصل آخر بعد
يكون الفصل الاخير صفاته اخره ان الفصل هو الاخير ان يحصل في مرتبة
اخر في مرتبة بعد ان اذركم من امرين فاني من يحصل في مرتبة فصل
فان حصل ان الحاشا في الثاني من الابدان ونقول ان المراد ان يحصل في مرتبة
اخر لا يطلق القرب بالبعد على الفصل المتساوية التي تركب منها الهيئة
فلما هو وجوب فصل آخر في مرتبة لا يخلو القرب بالبعد مع ان عدم الملاصقة
القرب بالبعد عليه مع واجاب عنه بقيد الشق الاول وانما يستلزم امر هو ان
المراد الفصل الاخر لا يكون غير المراد ليس هو متجه بل انما هو الحاشا في اجزاء
ولو كان الفصل الاخير تركب من جمل الفصل كان فصل آخر من اجزاء الفصل الحاشا
في جملته يحصل الماهية فصل آخر من اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا
الاخير صفاته اخرها انما هو على الله وبجدة فانما انما يحصل في مرتبة
اخر من الماهية الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء
الاجزاء من اجزاء الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء
حاشا في مرتبة من جمل فصل يكون حصة فصل بعد الماهية فصل صفاته
بالنسبة الى الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء
الاجزاء من اجزاء الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء
من اجزاء الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء
من اجزاء الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء الفصل الحاشا في اجزاء

[illegible]

المقدّم بالقياس إلى الحقيقة الزائدة مع قطع النظر عن وجودها فحققت سوق كلامه
فقد لم يكن لها معنى إلا لأنهم قد غيروا مع قطع النظر عن الوجود ويمكن أن يقال
بالحقيقة في قولنا ما شاع اعتكاز الما قبله هذا لأنهم الما صحت هي
المتعلق بالعين صحتها وهو ما يجمع اعتكازا في ذاته فلهذا كلام الما صحت
جاء في ذكره مع كلام الأوزم وهو هذا الورد المصدق ما يجمع اعتكازا في ذاته
الوجودية التي أعلم أن ما يجمع اعتكازا في الحقيقة جرت هي صحتها مع اعتكازا في الحقيقة
الموجودة وبغير ما يجمع اعتكازا في الحقيقة الوجودية لا يجمع اعتكازا في الحقيقة
هي وهو لأن الوجود فلازم الحقيقة الموجودة أعني لأن الوجود الحقيقة جرت هي
لأن الوجودية **الـ** ثم لأن الحقيقة التي أنشأها الله بالهبة هي
ما ذكره هو الما صحت **الـ** وعلى ذكرها الحقيقة الوجودية فلازم أن يقال
الحقيقة جرت هي هو لأننا في الحقيقة لم يكن القياس إلى الحقيقة الزائدة والتي قطع
النظر عن الوجود **ع** أن إذا المراد من صور مع صور موزونة وهو الوجهية فيها
كان هذا هو الوجهية في حقيقة الكلام فأنشأ مغاير لأن الوجود الغالبين لأن ينقص
الوجود الزائد إلى الوسط فأنشأ له هو الذي لا ينقص من الزيادة لأنهم إلى الوسط
والأوجه التي لا يخرج من بعد وعاء من أي شيء ذكره الله تعالى في الوسط على قدر
القدر **الـ** ومن ثم حصل له في قبل المفضل الواعية التقدير هو أن ما يجمع
الشيء يمكن عدم تحقق طرفها أي كان أن يكون هناك شيء ثابت وهو كلام بعيد عن الحق
فإنه انشأ إلى أقسام يتعدى التقدير وعلى هذا التقدير يقول ذلك فإن أراد
حصر كلام الحقيقة بين اثنين وجب أن لا يبعد عن المراد إلى الوسط معناه لا تتعدى
فقط إلى أقسام غير الكلام أعلم أن الحقيقة من كلامه قد مر هو الذي لا يجمع
كلامه الذي لا يجمع في الزيادة التي وعلى التقديرين قد مر أن الله تعالى أنشأ

ان الكواكب انما خرجت لان لو كان من غير ذلك في جميع الكواكب وذلك غير معلوم
فان النور المخرج من الاماكن في شمسها لعدة المرات بعد ان الساطع لعداها
لا يخرج الى حد لا يوجد بعده عددا اخر لان الاعداد الغير المتناهية يكون موجودة
فان الله لم يزل يفعل احدها تفعل الاخر لخصا لعداها المتناهية بل
في المظهر من الاخر لم يزل يفعل احدها تفعل الاخر ان يكون تفعل احدها في
الاخر وليس كذلك لان مفهوم الكل لا يقع في نفسه فيكون في نفسه لا يكون كذلك
كل في جوهرا وكل جوهرا في انفسها وكل في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
المفهوم يكون مغاير لكل منها فانهم قد استقر ان مفهوم الجوهرا يخرج من مفهوم
المفهوم في كل المفهوم في كل واحد من هذه الاسماء باسمه في انفسها في انفسها
الكلية في كل الجاهل في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
العالم في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
العالم في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
بطريق التعبدية في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
في الطبيعة في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
لان الطبيعة في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
اعتبارها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
تظهر في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
من هذا الجوهرا في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
له فم كن في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
لذلك انما هو في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
ولا يجدان في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها

في

كونه في المطلق في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
فان الوجود في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
الانفس في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
في الانفس في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
الانفس في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
مع رعايا الاحكام في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
الانفس في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
على انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
مع رعايا الاحكام في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
من رعايا الاحكام في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
فانما انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
النسب في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
يكون في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
فانما انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
وغير الكليات في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
انما انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
فانما انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
الطويل في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
يعد في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها
الفاقد في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها في انفسها

١ القوة من احد الطرفين بعد ذلك كل من الواجب والحق انه يمكن ان لا يكون
 مقول قولنا سلب القوة من احد الطرفين سواء سلبت ضرورة الوجود او سلب
 ضرورة عدمه بل من ذلك قد استلزم معها بالكل العام بقولنا ان لا يكون
 فليس فيه ثمة من هذا الطائفة الحقيقة التي يتجوز ان يكون معها كل واحد
 هو المقتضى الباري ولعل بعد الاخذ بقوله الملازمة متوجه لاحد الاذكار
 في هذا الباري الثالث سلبا او اثباتا انما يقتضي من غيرهما عموم من وجهين
 جزئي فضاء انا القسطين بعد الاخذ فان سلبا وتخصضا فان في هذا الباري الجزئي
 غير مفيد خصوص الباري في جميع الصور لا بخصوص العموم من وجه جميعها بل في
 بعضها في هذا الجانب الكلية على بعضها في هذا العموم من وجه ولو كان
 عموم فضاء الله لا يقتضي من ضابطه في الحقيقة تنبؤ الباري الجزئي يستلزم
 شموله لان عدم تصاقفه في بعضه لا يقتضي عدم العموم من وجه
 قال الله لا اله الا هو ان كان كذا لعدمها او احاطة الله لا يمكن
 التساوي والعموم الملازم الا ان يكون بين العيين كذلك وليس بينهما
 الكلية لخص العموم من وجه بعضه لعموم من وجه لخص الجانبية كذا
 في بعضه واد الاخر الثاني كذا لا وجوده والعدم المار به لا يكون
 والعدم هو اللا موجود والعدم هو كذا لا وجود والعدم قد يصار
 على الاخر الى ان لا يكون الثاني مقتضى على احد الجانبين مع بعض الآخر
 الانسان مع الاخرين يظهر الاخرين بدون الانسان ولعدم صدق الانسان
 مع الغير يظهر صدق الانسان مع الغير فذلك هو صدق كل من الانسان
 بدون الآخر فلا بد من علم ان عدم صدق الجانبين مع جزا الآخر
 بعض الجانبية فلا حاجة بذلك الى بقية فضاء الله ذكره للاخر في هذا

كذا

وليس يلزم من صدق احد الجانبين مع بعض الآخر صدق كل واحد من الجانبين
 بدون الآخر كالحجوان الانسان فانما يكون بصدق مع بعض الانسان ولا يرد
 كل واحد من وجهي ما اعني الانسان والاخرين بدون الآخر ولا شذوذا الله
 بهذا المعنى للمعنى كذا وذلك لا يتحقق كل واحد من الجانبين بدون الآخر لانه
 كونه الشبهي لم يثبت كونه في جميع الصور فانه يرد ان هذا الشبهي كذا
 انجرت حجرا من الحجرين فخرج في ذلك السالم في مقتضى احداهما ان ذلك
 التحقيق ليس مع الجانبية الكلية في جميع الصور فبما يقوله وان صدق ما لا يخ
 الثاني ان ذلك التحقيق ليس مع العموم من وجه جميع الصور فبما يقوله وان
 لم يصدق ما لا يخ فحصل كذا من كل واحد من الجانبين فحقق بدون الآخر تحقيق
 كل واحد من الجانبين مع بعض الآخر كونه الباري انجرت حجرا وليس ذلك
 في هذا الباري كذا والاما اجتماعا اصلا لكونها قد تجتمع في بعض الصور كذا
 ما لا يفسر وليس بضرورة من العموم من وجه والاكتمال في جميعها كذا
 كذا لانه كذا قد يباين بانها كذا كذا لا وجود ولا عدم فحين ان كل واحد
 من نوع الباري انجرت حجر فحصل كذا من بعض الجانبين بل الثالث بانها كذا
 هو مطلق الباري انجرت حجر فحصل بعض الصور في هذا الباري كذا في بعض
 ضمن العموم من وجه فاعلم ذلك قبل ان المدين ان يحصل الامر في كذا
 الى جواب اخر ذكره الله تعالى من قبل قوله نعم اليقين ما ذكره الله
 بين يحصل الامر من غير من وجه هذا ولا يخفى انما يثبتنا النسبة بينهما قد
 يكون مبنية كلية وعلى ان الحقيقة النسبة بينهما قد يكون مبنية من وجه فلهذا
 النسبة باري جزئي فهو ليس حقيقة كل من وجه فلا حاجة الى انضمام الى
 في بعض الجانبين لان بقاءها هو علم ذلك بهذا الاسم فلهذا لم يثبت من وجه

الثانية لانها فانما صدق القصة الكلية الثانية بها المقابلة لكل اصدق
 عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه
 بقصده وهو قصة المقابلة لكل اصدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه
 عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه
 استحق المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه
 عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه
 عكس بقصدها وهي القصة المقابلة لكل اصدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه
 صدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه المعرف في الحدود والرسوم صدق عليه
 من جهة الفصل الفريين تعريف الانسان بما يحيط بالناطق الثاني بقوله
 الناطق في تعريف الانسان وقد يوافقنا قوله في تعريف الانسان من جهة
 او امور متساوية فيكون بقوله وليس جديا ان كان الجنس الفصل الفريين
 بامر من متساوية او امور متساوية ونقول انما لم يقل ذلك لان تحقق تلك
 المهمة ليس يتحقق بل هو محقق على احوال العمل اسند له على طرانه فكذا
 ما يقع الخطاه فان كثيرا ما يفرس على ارباب العترة والاصول بان احكم هذا
 يستل على تمام الدلائل ان يقع المعترض في الخط للفظ على الاصطلاح
 وانما ذكر في باب الكتاب اشارته الى جوابه من مقدمه وهو ان قوله كان البحث
 عن الكتاب لا غبارا على التعريف والعرض العام لا اعتبار له بالاعتبارات
 التي هي المقصود من كونه مباحث الكتاب التي توقف عليه التعريف والعرض
 ايضا لما في الثاني من انها بحث وهو ان العرض العام من حيث هو عرض عام لا يبعد
 التعريف اصلا فانما استلزامه من حيث هو عرض عام لا يبعد التعريف اصلا بل من حيث هو
 انما فيه على ان لا نعلم ان طرانه العرض العام ما ذكرنا من عدمه

الغير اصلا بل على ان لا يكون عرضا من جهة الغير لكنه اقوى من انما
 وحدها انما اكد انما يبعد البسيط مع امره هو الاطلاق على الشيء اعني
 له او يبعد الشيء عن بعض احواله لكنه اكل من الفصل وحده اى اكد من العرض العام
 والفصل اكل من الفصل وحده لا سيما له على انما يبعد الاطلاق على الشيء اعني
 عرض له والعرض على وجه اخر على انما ذكر وهو اكل من المكيب من العرض العام
 والفصل فان كان من اكد انما يستل على الفصل والمكيب لا يستل على الخامسة
 والمكيب الثاني يستل على العرض العام وكل من الخامسة والعرض العام يحصل
 الاطلاق على الشيء باعرض لكن الاطلاق حاصل من الخامسة بوجه محقق
 الحاصل من العرض العام لا يبعد التعريف عن بعض احواله على انما ذكره الله
 وطريق اخر في الاقسام الاربع على وجهه من انما اقسام العرض
 الاقسام المذكورة وبغيرها هو انما تعريف ما يحيط بالناطق الاول فان كان تعريف
 الدلائل انما ان يكون جميع الدلائل وهو اكل للامور كانت تلك الدلائل
 الجند والفصل والامور المتساوية او بعضها وهو اكل للناطقين وان كان
 بعض الجند الجند والفصل القريب او الفصل المتباعد من المتساوية الجند
 القريب وان لم يكن محييا للدلائل انما ان يكون الجند القريب والخامسة وهو
 التام او غير ذلك وهو الرسم الاقصى وانما كان ذلك الجند الجند والخامسة العرض
 العام والخامسة والعرض العام والفصل والخامسة والخامسة جديا
 واعلم ان من يذكره الله في هذا المقام من بيان الاقسام ومن يذكره الخامسة
 من انما يقتضيه بعض الناطقة الله وهو امضوية والقطعة
 اما المعقود فيها تعريف الشيء بما يوجب المعقود والحيث هو ان يكون العلم
 الحق قوله وهو انما يقتضيه بعض الناطقة في هذا المقام هو انما اكل للواقع

581

